مؤتمر "اتفاق الطائف بعد ربع قرن على إعلانه"
بيروت في 23 تشرين الأول 2014
بتنظيم "المركز المدني للمبادرة الوطنية" و"مؤسسة فريدريش إبرت"

اتفاق الطائف بعد مرور ربع قرن

شربل نحاس
عن "المؤتمر الوطني للإنقاذ"

انقضى ربع قرن على مؤتمر الطائف، فترة زمنية تزيد قليلا على فترة الانتداب، وتقل قليلا عن فترة الاستقلال حتى الحرب. فترة كافية للتقييم والتعلم، تقييم ظروف حصوله والتعلم من مسار نتائجه. فَضل ما سمي اتفاق الطائف في زمنه أنه وعد بإنهاء الحرب الأهلية، في تزامن مع، وفي علاقة ظاهرة بانتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة. تضمن الاتفاق طبقات عدة: مرتكزات ترتيب إقليمي مستحدث وغير مكتمل المعالم في حينه، كان في أصل انعقاد المؤتمر، وإشارات، قليلها صريح وأغلبها ضمني، إلى الوقائع التي أفضت إليها الحرب الداخلية، واستعادة لأطروحات سابقة لأطراف محلية، أدخل بعضها بحرفيته في النص الدستوري، حتى من خارج سياقه وفي تناقض مع نصوص أخرى فيه. لا معنى لتقييم الحدث بذاته إلا في إطار ظرف حدوثه، وهذا عمل تأريخي ضروري ولم يحصل حتى اليوم، وعسى أن يكون هذا المؤتمر مناسبة للبدء به.

يتمحور الكلام في الغالب عن اتفاق الطائف حول مقابلة نصه ونوايا المشاركين بوضعه من جهة وتطبيقه أو تطبيقه جزئيا أو انتقائيا أو الانقلاب عليه من جهة أخرى. هذا النقاش لا يفيد كثيرا وأن كان حصوله مفهوما، لكن رأينا أنه من الأجدى النظر، في السياق السياسي، إلى المسارات الواقعية للتطورات التي تلت حصوله. ولا يجوز تحميل من شارك في صياغة هذا الاتفاق تبعات كل التطورات اللاحقة به، لا حدوثا ولا حتى ارتقابا.

مررنا بمرحلة أولى بين 1989 و1996 كانت بمثابة مرحلة إرساء للنظام الجديد، تضمنت ممانعة العماد عون وإزاحته بالقوة، فمؤتمر مدريد والمفاوضات، فانتخابات 1992 ومقاطعتها، وانهيار الليرة اللبنانية، فتأليف حكومة الرئيس رفيق الحريري وإطلاق سياسة اقتصادية ومالية قوامها "شراء السلم" من قوى الحرب، بموازاة إطلاق إعادة الإعمار وبتداخل معها، والتأقلم مع حالة مقاومة حزب الله. كلها توجهات كانت قد انسدت آفاقها في منتصف عقد التسعينيات بتعطل المفاوضات مع إسرائيل وتشرذم الدول العربية وتراكم الدين وانخراط قوى الحرب في بنية الدولة استيعابا واقتطاعا. لكن هذه الفترة كانت كافية لتتأسس خلالها وقائع جديدة وليكتسب النظام الناتج عنها، إن لم يكن تأييد الناس له، فارتضاءهم به.

أتت من ثم مرحلة عشر سنوات شكلت العصر الكلاسيكي لنظام قام على آليتين للضبط، أولاهما مالية وثانيتهما أمنية، تمكنتا من استيعاب خضات عديدة واستفادتا من تأييد خارجي ثابت ومن استقرار في مواقع القوى السياسية. الحلقة المالية تدير استقدام الأموال من الخارج، والحلقة الأمنية تدير قنوات التوزيع الداخلية للمنافع والمناصب وتحل النزاعات. لكن هذه الإدارة، التي بدأت بما يشبه الرشوة

وانتهت بما يشبه التهديد بمخاطر مالية حينا وأمنية حينا آخر، تمت على حساب مراكمة الدين ومراكمة الهجرة، وعلى حساب الاستتباع والتدجين.

بين 2004 و 2005، وبعد غزو العراق، تشتتت المرجعية الإقليمية فتفسخ البنيان الداخلي للنظام الفعلي القائم في لبنان، وحصلت الاغتيالات وعاد العنف أو التهديد به، وسحبت الوكالة الممنوحة لسوريا، فتعطلت آلية الضبط الأمنية، وانكفأ الحَكَم، ولم تفلح الأطراف السياسية، لا سيما تلك التي كانت مشاركة في ذلك البنيان والتي استفادت منه، ولا تلك التي كانت مقصية عنه أو منزوية في أداء وظائف في كنفه، والطامحة أو المضطرة للمفاضلة بين تغييره والانخراط فيه، لم تفلح جميعها في ابتداع صيغة جديدة لإدارة البلد دون حكم خارجي، ودخلنا في زمن قلق راحت تتعطل خلاله تباعا آليات السلطة الشكلية، من انتخابات وموازنات وحكومات، وصولا إلى الشلل شبه التام الذي نشهده.

رأينا أن ما يجدر القيام به اليوم، في اللحظة السياسية الفعلية الراهنة، حيال اتفاق الطائف، هو تقدير مدى ملاءمة نص الدستور وفق تأويله الممارس، للمهمة الأساسية التي يحتاجها اللبنانيون فعلياً، أي تأسيس دولة تستطيع حماية مجتمعهم من مخاطر التحولات المأساوية التي تهدد بنيانه ومقوماته.

تضمن النص أحكاما اجرائية بينت التجربة انها لا تسمح بإدارة دولة، وأحكاما برنامجية لتطوير الدولة بينت التجربة ليس أنها متعذرة التطبيق، بقدر ما بينت انعدام النية الفعلية في خوض غمار تطبيقها لدى أي من أطراف السلطة. وآمل ان نتوافق، اليوم وهنا، على معايير لتقييم النص الدستوري، تقوم على الاعتبارات الوظيفية البحتة، مثلما يفترض أن يكون تقييم أي نص دستوري، وأبرزها أولاً قدرته على حل النزاعات لدرء مخاطرها الظاهرة والفادحة، ولتأمين استمرار أداء الوظائف الأساسية للدولة وتعزيز شرعيتها، وثانياً، قدرته على التأقلم مع المتغيرات سواء المجتمعية الداخلية او السياسية والأمنية الإقليمية، وكلتاهما جسيمة.
رأينا أن الدستور، وفق المعيار الاول، أتى محكوما بتصفية حسابات ناجمة عن وضع مجتمعي وسياسي سابق زال، فولد إدراج حصيلتها تعطيلا في الأداء الإجرائي للدولة، وأنه، وفق المعيار الثاني، أسبغ شرعية، ولو مؤقتة في الظاهر أو في نوايا واضعيه، على سلوكيات اقتصادية واجتماعية لكيانات ما دون الدولة باتت محكومة بمعارضة قيام الدولة. على الصعيدين معا، تحول دستور الطائف الى وليد متأخر لبنية اجتماعية تغيرت، والى أسير للحظة الحرب التى رمى الى إنهائها.
لا عجب ان يتجه البحث اليوم في اتجاهين متناقضين: اتجاه أول يسعى الى تكريس صيغة اقتطاعية ائتلافية والى تنظيم آليات النقض المتبادلة ضمنها، واتجاه آخر يسعى الى استعادة المشروعية العلمانية للدولة التي كانت قائمة بوضوح أجلى في دستور ١٩٢٦. نحن منحازون بوضوح إلى الاتجاه الثاني ونعمل لإقناع اللبنانيين به، لأننا مقتنعون بأنهم باتوا اليوم أشد حاجة إلى دولة فعلية. هذا ما نقوم به من خلال العمل على استعادة الحقوق المدنية للمواطن خارج القيد والقيود الطائفية، ولاستنهاض العاملين في الدولة، من إدارة وقضاء وقوى أمنية، للتصدي لمسؤولياتهم، كونها تبعات عليهم وليست صلاحيات لهم، ولتعزيز الهيئات المجتمعية الوسيطة، ولا سيما النقابات، ولجعل نظام التمثيل السياسي يحاكي واقع المجتمع ويسهم، من خلال ديناميكيته، ببناء الدولة، أي باعتماد النسبية وباعتبار الانتماء الطائفي اختياريا وفرديا، وذلك كله من خلال الانخراط في ساحات حقوقية عديدة لتثبيت حوق للمواطنين، ومن خلال التركيز على المحاسبة والمساءلة، وذلك كله من أجل ترميم شرعية الدولة.

الحرب الباردة التي دخل فيها لبنان منذ عشر سنوات يستدعي إنهاؤها إعادة تأسيس الدولة. الدولة في لبنان بدأت مفروضة من الخارج. مع الاستقلال، توسع تقبلها، لكنها اختارت أن تبقى دولة بالحد الأدنى، فأطاحت بها الحرب. بني على أنقاضها، بوحي من اتفاق الطائف أو على أنقاض أحلام من وضعوه، التاريخ يحكم، شبه دولة. وانهار شبه الدولة، فدخلنا، شئنا أو أبينا، في مرحلة انتقالية، يتم خلالها، في الواقع المعيوش، التأسيس لنظام جديد. كثيرون ينكرون هذا الواقع. كثيرون يرددون تمسكهم بالطائف وبالطوائف. وهذا برأينا تعبير عن القلق الذي يتحكم بهم جميعا.

الدولة حاجة وظيفية ولها أثمان فعلية. الحاجة اليوم ملحة وأثمان إقامة الدولة أدنى من تكلفة الامتناع عن إقامتها، ومن التمسك بالصيغ ما دون الدولة بانتظار هذا أو ذاك من التطورات الإقليمية. وهو ما يحصل أمامنا علنا. في حين أن الدولة حاجز لدرء تأثيرات الخارج عن داخل محدد، وأداة لحمل مصالح مواطنيها في مواجهة مصالح الدول الأخرى، في عصر وفي منطقة تجتاحها صراعات مصالح الدول، كل الدول، سواء تلك التي يعتبرها هذا أو ذاك صديقة أو غير صديقة.

إعادة تأسيس دولة فعلية، أي دولة علمانية مدنية في لبنان، لا دينية ولا طائفية، حاجة للبنان، وإنما للمنطقة أيضا، بعد قرن شهد اكتمال دورة بدأت بتأسيس الكيانات العربية وآلت إلى تفكيكها.

العمل العام يقوم حكما على التعامل مع المخاطر ومع كثير من المجهول وغير المرتقب. هذا يصح على اتفاق الطائف، ويصح بشكل أوضح اليوم. وهو يستدعي المعرفة دون الإنكار، ويستدعي الجرأة دون المقامرة.